لان الحال حينئذ حقيقة وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال
وبين كونه للحال الحقيقة تناف قوله وان كانت حالية
ليست حقيقة بل كانت محكية رفع معنى حكاية الحال ان يفرض
الفعل الذى وقع فى الزمان الماضى واقعا فى وقت التكلم قوله
والثانى ان يكون مسببا عما قبلها بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يودى
حصول مضمون ما بعدها سوا اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها
او لم يتصلا نحو رايت منه العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه
العام ثم اى وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظى
وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها بشرط السببية الموجبة
للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى قوله واجاز
الاخفش الرفع بعد النفى قال الرضى وقال الاخفش يجوز ما سرت
حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه انتهى
وفى الشرح الذى يظهر لى اجراء ما قال الاخفش فى الاستفهام ايضا
بان يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداته
على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص
لاخر سرت حتى تدخل البلد فتشك انت فى صدق المخبر فتقول
لذلك المخبر هل سرت حتى تدخلها اى هل ما اخبرك به هذا الشخص صحيح
قوله والثالث ان تكون فضلة فلا يصح فى نحو سيرى حتى
ادخلها الا ان يبقى المبتدا بلا خبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة
بعدها مستانفة فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر
وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ما فى الشرح وهو انهم ان عنوا
ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر
اى سيرى حاصل وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر
وما اظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر قوله
الثانى ان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى
المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها يعنى بعضا من جمع
فى المعنى سواء كان جمعا فى اللفظ او لم يكن وفى الشرح اراد ان يكون
اما جزئيا من كلى بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اريد
بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس

المراد

لزيد فى القيام ولا اولى منه به وانما هو اولاهم بذلك لان المذكور
بعد لاسيما اولى بالحكم انتهى واقول انما اكتفى الزمخشرى بتكرار
لا فى الاية لمعنى التفسير مدخولها بمتعدد فكانها تعددت فى اللفظ
وذلك مستغنى لاسيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قلما تقع لا
على الماضى الا مكررة فما لها لم تتكرر فى الافصح قلت هى متكررة
فى المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا
الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى وستلحق هذه الاية وما فيها
من الاقوال فى بحث لا ان شا الله تعالى قوله ووجهه بعضهم
بان ما كافة ان لاسيما تنزلت منزلة الا فى الاستثنا فى الشرح يقدح
فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جا القوم والا زيدا والقول
بزيادتها ضعيف انتهى واقول لا يقدح فيه اقترانها بالواو لان
مراد هذا القايل ان لاسيما مع الواو وبدونها تنزلت منزلة اداة
الاستثنا قوله وعلى هذا يكون الاستثنا منقطعا وذلك لان
الاستثنا المنقطع كما صرح به بدر الدين بن مالك هو الاخراج بالا وغيرها
او بيد لما دخل فى حكم دلالة المفهوم سوا قوله سواء والعدم
هو برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سوا قوله وعند
سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب قال ابن مالك وقد
صرح سيبويه ايضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفى الظرفية
كما هى منتفية عن غير فان الظرف فى العرف ما تضمن من اسما الزمان
والمكان وليس سوا كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم
لزومه الظرفية والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا قوله
جا الذى سواك هو بالقصر قوله او حالا لثبت اى معمولا له قوله
مال الى نحر امكانه حرا جبل على يسار الذاهب من مكة الى منى بينه وبين
مكة ثلاثة اميال يمد ويقصر ويونث على ارادة البقعة فيمنع من
الصرف ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معوكها
فاعل لثبت مضمر قوله ولا يمنع الجرية قولهم سواء ل بالمد والفتح
يعنى فتح الهمزة قوله وما بعدها فاعل على الاول لهذا ابتدا
كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الاوجه الثلاثة التى اجيزت فى سوا
فى الاية فاراد بالاول كونها خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا

سوا

Copyright © King Saud University